القمة الفرنسية ـ الايطالية

هموم تتعلق بالدفاع والعلاقات الاقتصادية

ميتران

هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها المسؤولان الاوروبيان الفرنسي والايطالي في قمة تكتسب أهمية من أنها جاءت في اعقاب التغيرات السياسية في ايطاليا ووصول الديمقراطي المسيحي المخضرم أمينتوري فانفاني لرئاسة الحكومة الثالثة والاربعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . كما تكتسب أهميتها ايضاً من العدد الكبير من المرافقين الحكوميين الذين شاركوا في الجلسات . ورغم تعدد وتنوع الموضوعات التي تناولتها القمة ، غير انه يمكن توزيعها على ثلاثة عناوين كبيرة : الدفاع والاقتصاد وتنسيق السياسات الخارجية .

فموضوع الدفاع وكل ما يتفرع عنه من قضايا الامن الاوروبي ، كان مطروحاً على طاولة البحث . فمن ناحية اولى يسعى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران جاهداً ، كما عبر في أكثر من مناسبة ، الى دفع القارة الاوروبية نحو مزيد من التماسك وحثها على انطلاقة اقوى ، وان تجسد هذه الرغبة على ارض الواقع وبصفة خاصة في موضوع الدفاع . وهو ذات الموضوع الذي كان نقطة الالتقاء بينه وبين رئيسه وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر والمستشار الالماني الاتحادي هيلموت كول عشية لقاءه مع كل منهما قبل ما يزيد عن الشهر بقليل .

اما من الناحية الأخرى ، فإن الرئيس ميتران يعلم تمام العلم انه من الممكن الاتكال على الموقف المتفهم الذي يقفه رئيس الوزراء الايطالي فانفاني من موضوع نشر الصواريخ في اوروبا . فروما كما هو معروف وافقت على القرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي في ما يتعلق بنشر الصواريخ النووية الاستراتيجية ، ذات المدى المتوسط في خمسة بلدان اوروبية غربية ، ومن بينها ايطاليا نفسها . الا ان الحكومة الفرنسية ترغب في رفع وتيرة علاقاتها مع روما الى ذات المستوى الذي بلغته مع المانيا الاتحادية ، وان تتنظم لقاءاتهما كل ستة شهور من اجل ضبط تحركها على وقع خطى الفرنسيين . غير ان الطرفين ثمنيا نجاح المفاوضات الجارية في جنيف حول هذه المسألة ، لكي يمكن تقليص عدد تلك الصواريخ عن اراضي القارة القديمة .

اما في المجال الاقتصادي ، فان البلدين ينظران الى هذا الموضوع بموازاة الأهمية التي يعلقانها في المجال الأمني . فالجانبان متفقان بهذه الصورة او تلك على حجم المخاطر الاقتصادية الكبيرة التي تكتنف الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وتأثيرات الأزمة على الصعيد الداخلي رغم تباين وطأتها على كل من البلدين . ففي جانب من هذه الأزمة يخشى الفرنسيون من تزايد العجز في ميزان التبادل التجاري بينهم وبين ايطاليا ، الذي بلغ عام ١٩٨١ حوالي ٣,٧ مليار فرنك ، قفز في نهاية العام الماضي الى ٤,٣ مليار فرنك ، والمحتمل ان يصل خلال العام الحالي الى حدود مقلقة جداً ، اذا ما علمنا ان الواردات الايطالية سوف تزداد الى ٢٤٪ عما كانت عليه في العام الماضي .

اما هموم الوزير الأول الايطالي فهي تكمن في كيفية مواجهة المسألة الاقتصادية التي كانت وراء استقالة حكومة سبادوليني . فالتشدد في شؤون الموازنة وخفض معدلات الانفاق العام هما في طليعة توجهات السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي المسيحي ، في حين تصر المعارضة على زيادة الضرائب واقتراض التوظيفات المنتجة ، وربما كانت هذه المشكلة من اصعب المشاكل التي تواجهها حكومة فانفاني حالياً . واذا كان لقاء القمة اسفر عن التنسيق في العلاقات الدفاعية ، فان الجانب الايطالي ابدى استعداده في تطوير اسس التعاون الاقتصادي المشترك ، وبصفة خاصة في مجال صناعة الطيران ، الا ان الحكومة الفرنسية ارتأت التروي في البت حتى تتمكن من استشارة شركائها الآخرين : بريطانيا والمانيا الاتحادية ، واذا كتب له النجاح «سينجاوز كافة التوقعات» كما جاء على لسان الرئيس ميتران نفسه . يبقى التنسيق في سياسة البلدين الخارجية الذي احتلت منطقة الشرق الأوسط خانة اساسية منها . فقد وافقتا مبدئياً على طلب لبنان توسيع رقعة انتشار وحداتها المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات ، واطار الاجراءات العسكرية الخاصة بالتشاور المستمر مع الولايات المتحدة لتنسيق المواقف . اما الموقف من الوضع في المنطقة فقد ذكرا انهما متفقتان على الاساسيات ، اي الاعتراف بدول المنطقة مع الحقوق والضمانات المتعلقة بسيادتها وخصوصاً «اسرائيل» مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وهنا يمكننا القول في انه ليس في هذه المواقف من جديدة ، فقد ربح الطرفان مرتين : مرة في تسويق السياسات الاميركية في المنطقة ، واخرى في ضمان الحصول على المواد الأولية والأسواق والاستثمارات من المنطقة .

نبيل حيدري

زيارة شيسون للاتحاد السوفياتي :

اللعبُ على حبال سباق التسلح

عقب انتهاء جولة وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون في بعض بلدان المنطقة ، علقت صحيفة «الفايننشيال تايمز» اللندنية في احدى افتتاحياتها على المكاسب الكبيرة التي حققتها الجولة بالقول «ان الزيارة اوقعت الغيرة والحسد في قلوب اولئك الذين ظنوا انهم على معرفة واسعة في مجريات الحياة السياسية في العالم العربي من خلال استعمارهم غربت شمسها : بريطانيا .

وليس من شك ، فان الديبلوماسية الفرنسية التي شيدت اسسها على ركام هائل من الدهاء السياسي طوال قرنين من الزمان ، لا يسعها الا ان تطور هذا التراث ، آخذة بنظر الاعتبار لغة وحقائق العصر الذي تعيش . كما انه ليس من المستغرب في الوقت نفسه أن نجد أن الهجمات العنيفة التي تشنها التيارات السياسية الفاعلة في فرنسا ، تنطلق من كون سياسة الرئيس ميتران تتسم بالطابع الانتهازي والافتقاد الى المبدئية في علاقاتها الخارجية .

ولا يخرج عن هذا المضمون زيارة كلود شيسون الى فرنسا تعلق الأوساط السياسية اهمية كبيرة على الاجتماع بالزعيم السوفياتي يوري اندروبوف ، ذلك لأن الموضوعات التي تتفق عليها الدولتان ليست كثيرة ، لذلك فان استئناف الحوار من وجهة نظر الفرنسيين باتت أمراً ضرورياً . فهنالك المفاوضات الخاصة بشأن مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجارية في جنيف حالياً ، ومسألة الصواريخ النووية الأوروبية في ارتباطها بمقررات مؤتمر مدريد الخاص بالأمن الاوروبي ، كما هنالك ايضاً قضية التبادل التجاري بين البلدين ، اضافة الى قضايا اخرى ذات اهمية ثانوية كقضية استقرار اسعار المواد الأولية والحوار بين الشمال والجنوب ... الخ .

«صاعي» الانفراج

لقد جاءت حصيلة الزيارة لتؤكد حقيقة هامة وهي صعوبة عودة الاتحاد السوفياتي عن المقترحات التي تقدم بها بشأن مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبشكل خاص المقترحات الجديدة التي اعلنها الزعيم اندروبوف في الذكرى الستين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومقترحات قمة براغ لبلدان حلف وارسو ، التي اكدت على امكانية درء خطر الحرب النووية عن طريق التوصل الى اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول تحديد وتقليص الاسلحة النووية الاستراتيجية ، على اساس الحفاظ على التوازن القائم بحيث يقوم الطرفان بتخفيض حجم اسلحتهما الاستراتيجية بأكثر من ٢٥٪ ، وخفض عدد الصواريخ النووية السوفياتية في اوروبا الى ما يوازي عدد صواريخ كل من بريطانيا وفرنسا في هذه القارة . بالترافق مع التخفيض المتوازن لعدد القوات العسكرية التقليدية .

الا ان للقادة الفرنسيين حساباتهم لجهة القيام بما يتعذر على الولايات المتحدة القيام به ، من اجل فتح الطريق رحباً لخطوات اميركية لاحقة . ذلك انه بات واضحاً ، ان الولايات المتحدة وبعد مرور شهور عديدة من المفاوضات التي بدأت في جنيف ، لا زالت متمسكة في مشروعها الذي اطلقت عليه لقباً رياضياً : «الخيار ـ صفر» ، الا انها وجدت نفسها في موقع المعزول اكثر من الجانب الآخر . فمعظم الحلفاء الأوروبيين بدأوا بعملية مراجعة لمواقفهم من نشر صواريخ «كروز» و «بيرشينغ ـ ٢» على اراضيهم ، نتيجة تزايد المعارضة الداخلية المتمثلة في حركات السلام الاوروبية من جهة ، وشعورهم المتنامي بعواقب ازدياد حدة التوتر على الصعيد الدولي من جهة اخرى .

وفي هذا السياق يمكننا فهم مغزى السبق الذي قامت به الديبلوماسية الفرنسية في محاولة جس نبض القادة السوفيات

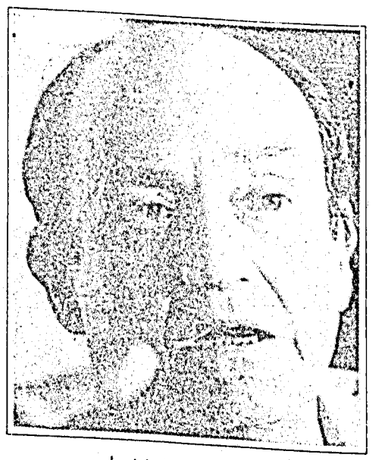

شيسون .. جس نبض !

تجاه امكانية تخفيف حدة التوتر . الا ان الاجابة القاطعة على ذلك جاءت على لسان وزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو الذي اكد انه اذا ما فشلت مفاوضات جنيف ونشرت الصواريخ النووية الاميركية على الاراضي الاوروبية ، فان الاتحاد السوفياتي سيستمر في سباق التسلح بمعدلات ووتائر اكثر خطورة ؛ ومضى يقول «بل سيكون من السذاجة بمكان الاعتقاد انه في حال نشر صواريخ اميركية جديدة ، فان الاتحاد السوفياتي لن يتخذ الاجراءات المناسبة لمنع زعزعة التوازن القائم . . . فالاقتراح الاميركي ليس اقتراحاً يمكن ان يقود الى اتفاق في جنيف لانه قائم على الطموحات الامبريالية» .

اما القضية العالقة الأخرى في مباحثات شيسون مع القادة السوفيات فهي مسألة الصواريخ الاوروبية ، حيث كانت باريس تدعو الى اعتبار قوة فرنسا النووية «مستقلة» عن القوة الاساسية لحلف شمال الاطلسي ، ولن تطرح على مائدة المفاوضات الجارية في جنيف ، بينما يرى الاتحاد السوفياتي ان هذه القوة لا تمتلك مقومات «الاستقلالية» الواضحة عن القرار الاطلسي ، وبالتالي هي جزء منها في حال نشوب اي نزاع محتمل . كما ان الرئيس ميتران اتخذ موقفاً صريحاً معلناً رغبته بنشر صواريخ اميركية عابرة للقارات في اوروبا في حال عدم التوصل الى اتفاق مرض مع موسكو حول صواريخ اس . اس . ٢٠ ، وبذلك ظهر للعيان «اطلسياً اكثر من الاطلسيين انفسهم» ! على اية حال ، ليس التحرك الفرنسي الأخير باتجاه موسكو بدون سوابق ، بل انه ربما جاء تمهيداً للعودة الى الانفراج بمبادرة اميركية اصلاً ، حيث بات الاتفاق وشيكاً حول عقد مؤتمر اوروبي موسع ، يتم تكريس المرحلة الأولى منه لوضع اجراءات جديدة بمثابة تطوير لمؤتمر مدريد حول الأمن الاوروبي ، قبل الانتقال الى الشؤون والعلاقات الثنائية .

حدود الاقتصاد

ان سياسة فرنسا الخارجية ترتكز على دعامتين اساسيتين : اولهما ، محاولاتها المستمرة في تحسين الموقع التساومي ضمن المعسكر الامبريالي من خلال تكريس دورها الاقتصادي والسياسي على حساب باقي البلدان الامبريالية الاخرى . وثانيهما ، محاولتها لتوظيف دورها «الاستقلالي» في سياستها بغية لعب دور الوكيل المباشر من اجل تعميق ارتباط البلدان الاخرى بالسوق الرأسمالي العالمي .

الا ان وضعها يختلف بصورة جذرية في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية . فرغم العلاقات التجارية التقليدية التي تربط فرنسا بالاتحاد السوفياتي ، الا انها تود في هذا المجال بتعاون موسكو لتخفيف حدة العجز في ميزان التبادل التجاري لصالح السوفيات ، حيث بلغ مقدار العجز عام ١٩٨٢ أكثر من ٨,٥ مليار فرنك فرنسي (١,٣ مليار دولار) .

لذلك فان الحصاد الذي جمعه شيسون في موسكو لا يتعدى شروى نقير !!